الأمم المتحدة S/PV.6325

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٢٥**
الاثنين ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٣/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السيد سلام/السيدة زيادة	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد يانكن
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد داوود أوغلو
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا (S/2010/266)

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان (S/2010/267)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-38187 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا (S/2010/266)

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان (S/2010/267)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كارمون (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين الموافق ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، بشأن العدوان الإسرائيلي على أسطول سفن المعونة المتجهة إلى غزة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠“.

وستصدر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2010/268.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للمادة ٢ من نظامه الداخلي المؤقت، واستجابة لرسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ من الممثل الدائم لتركيا، ولرسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ من الممثل الدائم للبنان، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، وستصدران بوصفهما الوثيقتين S/2010/266 و S/2010/267.

أود أن أنوه بحضور نائبة الأمين العام السيدة آشا روز ميغيرو في هذه الجلسة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد فرنانديز – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): في الساعات الأولى من صباح اليوم، اعتلت قوات البحرية الإسرائيلية ست سفن تؤلف قافلة بحرية كانت متجهة نحو غزة. وكان الهدف المعلن للقافلة هو إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة وكسر الحصار الإسرائيلي على غزة. وأفادت الأنباء بأن القافلة كانت تحمل طائفة من المواد التعليمية والطبية ومواد البناء وحوالي ٧٠٠ ناشط من مواطني عدد من البلدان. وتردد أنه كان من بينهم عدد من أعضاء البرلمان من عدة بلدان.

وفي الفترة التي سبقت أحداث اليوم، كشفت السلطات الإسرائيلية، علانية وعبر القنوات الدبلوماسية، عن نيتها عدم السماح للقافلة بالوصول إلى غزة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أنه في حالة مواصلة القافلة إبحارها مخالفة لهذه التحذيرات، فإنها ستحول مسار القافلة إلى ميناء إسرائيلي وستفتش الحمولة وستيسر دخول السلع المسموح بدخولها إلى غزة فحسب، وفقا للحصار الإسرائيلي، وسترحل الموجودين على ظهر السفن.

وأشار منظمو القافلة إلى اعتزامهم الاستمرار في قافلتهم ومحاولة إيصال الحمولة بالكامل إلى غزة وكسر الحصار. وشكلت سلطات حماس القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة لجنة أشخاص لاستقبال القافلة.

وحثت عدة حكومات كان لها رعايا على ظهر السفن جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وأبلغت السلطات الإسرائيلية بقلقها البالغ إزاء حماية رعاياها. ونبه المتحدث باسم الأمين العام يوم الجمعة إلى أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية التصرف بحذر ومسؤولية والعمل على التوصل إلى حل مرض.

وكان من المقرر أن تصل القافلة إلى غزة اليوم. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن القوات البحرية الإسرائيلية أبلغت القافلة بطريقة مباشرة في الساعات الأولى من هذا الصباح بأنه لن يسمح لها بالوصول إلى الميناء في غزة. غير أن القافلة واصلت إبحارها باتجاه غزة.

وفي حوالي الساعة الرابعة من صباح اليوم، بالتوقيت المحلي، اتخذت البحرية الإسرائيلية إجراءات لاعتراض القافلة. وأفادت الأنباء بأن ذلك حدث في المياه الدولية على بعد ١٤ ميلا بحريا قبالة الساحل وأنه اشتمل على صعود عسكريين إسرائيليين على ظهر السفن، تدعمهم سفن وطائرات عمودية تابعة للبحرية. وسيطرت القوات الإسرائيلية على السفن الست جميعا. غير أنه وقعت أحداث عنف خطيرة على ظهر سفينة الركاب الرئيسية، وهي سفينة مسجلة في تركيا، تسمى مافي مرمرة. وشاهدنا أيضا تقارير إعلامية عن وقوع أعمال عنف فيما يتصل بسفينة مسجلة في اليونان، اسمها سفيندوني. ونتيجة لهذا العنف، ووفقا لآخر المعلومات، فقد قتل ١٠ أشخاص وجرح ٣٠ آخرون على الأقل، في حين جرح ستة على الأقل من العسكريين الإسرائيليين. ولا تتوفر في هذه المرحلة أرقام نهائية مؤكدة بشأن حجم الخسائر البشرية.

وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن من غير الممكن أن نحدد بشكل قاطع تسلسل الأحداث التي وقعت أو تفاصيلها. وذكرت الحكومة الإسرائيلية أن المتظاهرين على ظهر السفن استخدموا السكاكين والهراوات ضد أفراد البحرية التابعين لقوات الدفاع الإسرائيلية وربما الذخيرة الحية، وأنه جرى انتزاع سلاح أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. وبالنظر إلى أن من كانوا على ظهر السفن هم الآن محتجزين لدى

إسرائيل، بمن فيهم الصحفيون المسافرون مع القافلة، وأن القوات الإسرائيلية التي اعتلت السفن وصادرت معدات الإرسال الخاصة بهم، فإن المعلومات المتوفرة من منظمي القافلة منذ هذا الصباح كانت ضئيلة. وليس لدينا معلومات من مصادر مستقلة بشأن ما حدث.

وتفيد البيانات الإسرائيلية بأن الأشخاص المصابين بجروح خطيرة جرى إخلاؤهم لاحقا بواسطة الطائرات العمودية إلى مستشفيات في إسرائيل. ووصلت جميع السفن تحت الحراسة إلى ميناء أشدود الإسرائيلي. وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه سيجري ترحيل جميع الرعايا الدوليين الذين كانوا على ظهر السفن.

وأعربت السلطات الإسرائيلية عن أسفها لسقوط خسائر بشرية ولكنها أنحت باللائمة في أحداث العنف على النشطاء. وأدان الرئيس عباس إجراءات إسرائيل وقتل النشطاء وأعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام في الأرض الفلسطينية المحتلة. وصدرت بيانات على نطاق واسع على الصعيدين الإقليمي والدولي تعرب عن الجزع والقلق إزاء إراقة الدماء، فضلا عن مساع دبلوماسية تطلب تفسيرا كاملا من السلطات الإسرائيلية. وكانت هناك احتجاجات في غزة والضفة الغربية وفي إسرائيل وفي عدة عواصم إقليمية.

وأعرب الأمين العام في وقت سابق اليوم في كمبالا عن شعوره بالصدمة إزاء قتل وجرح أشخاص على ظهر السفن وأدان العنف. ودعا إلى إجراء تحقيق كامل، يحدد بصورة دقيقة كيف حدثت إراقة الدماء، وشدد على أنه يجب على إسرائيل تقديم تفسير كامل بصورة عاجلة.

وبناء على توجيهات الأمين العام، فإن المنسق الخاص روبرت سيري، والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فيليبو غراندي، يعملان بصورة فعالة في الميدان منذ اندلاع الأزمة للدعوة إلى ضبط النفس وإنهاء العنف، وللتنسيق مع جميع الأطراف المعنية عقب وقوع هذه المأساة.

وختاما، نشدد على أهمية إجراء تحقيق كامل بشأن هذا الحادث، وفقا لما دعا إليه الأمين العام. ويتحتم كذلك أن تسمح إسرائيل بالوصول إلى المحتجزين وفقا للمعايير القانونية الدولية ذات الصلة. وعلى نحو أعم، نشدد على أهمية التقيد الصارم من جميع الأطراف بإطار القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون البحار. كما نشدد على أن هذه التطورات تأتي في الوقت الذي ينبغي أن تركز فيه جميع الجهود على الحاجة إلى بناء الثقة والمضي قدما في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية وتعزيز التعاون الإقليمي دعما للسلام. ومن المهم بشكل حيوي أن تستمر المحادثات غير المباشرة.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أنه كان بالإمكان تفادي إراقة الدماء التي حدثت اليوم لو استجابت إسرائيل للنداءات المتكررة المطالبة بإنهاء حصارها غير المقبول لغزة الذي يأتي بنتائج عكسية. ونشدد على حجم الاحتياجات غير الملباة للسكان المدنيين في غزة ونعيد التأكيد على أن الحصار غير مقبول ويأتي بنتائج عكسية ويجب أن ينتهي. وقد وافى المنسق الخاص سيري المجلس بمعلومات مفصلة في ١٨ أيار/مايو عن الظروف الخطيرة التي يواجهها السكان المدنيون في غزة على الصعيد الإنساني وصعيد حقوق الإنسان والصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأوضح طائفة التدخلات، من المياه والصرف الصحي إلى التعليم والصحة والقطاع التجاري – المطلوبة بصورة عاجلة للوفاء بالاحتياجات. والسبيل الوحيد لإحراز التقدم فيما يتعلق بغزة هو اتباع استراتيجية مختلفة وإيجابية بقدر أكبر تنفذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومن الهام جدا الآن أكثر من أي وقت مضى وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

الرئيس: أشكر السيد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا.

السيد أحمد داوود أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام المجلس اليوم بسبب مناسبة مأساوية وحزينة جدا، حيث ارتكبت دولة عضو في هذه الهيئة جريمة خطيرة دون أي اعتبار لجميع القيم التي تعهدنا بدعمها منذ إنشاء منظومة الأمم المتحدة.

إنني مذهول إزاء اقتحام قوات الدفاع الإسرائيلية قافلة مدنية متعددة الجنسيات تحمل معونات إنسانية إلى غزة في المياه الدولية، على بعد ٧٢ ميلا بحريا قبالة الساحل تحديدا – وقيامها بقتل وجرح العديد من المدنيين. ولم يكن ثمة ما يبرر هذا العمل. وتشكل الإجراءات الإسرائيلية انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وبأبسط العبارات، فإنها بمثابة أعمال اللصوصية والقرصنة. إنها جريمة قتل ارتكبتها دولة. ولا يوجد لها أي أعذار أو أي مبررات بالمرة. والدولة القومية التي تسير على هذا الدرب تفقد مصداقيتها باعتبارها عضوا محترما في المجتمع الدولي.

فقد نُصب كمين بصورة غير قانونية في ساعة مبكرة من صباح اليوم للأسطول المدني الصغير المتعدد الجنسيات، المؤلف من بضع سفن وما مجموعه نحو ٦٠٠ شخص من ٣٢ بلدا والذي كان يحمل معونات إنسانية إلى غزة الفقيرة. وكان الهدف الوحيد لهذه المهمة الإنسانية هو توفير مواد الإغاثة التي تمس الحاجة إليها لأطفال غزة محتلة الذين يخضعون لحصار إسرائيلي غير قانوني وغير إنساني منذ سنوات. وبالتالي، فإن السفن لم تكن تشكل أي تهديد تقريبا لدولة إسرائيل أو أي دولة أخرى.

وكانت المعونات الإنسانية في طريقها إلى أطفال محرومين من فرص العيش كأطفال ومن التمتع بجميع أسباب الراحة الأساسية التي يعتبرها أطفالنا أمرا مسلما به. ولا يعرف هؤلاء الأطفال من أين ستأتي وجبتهم التالية. وهم إما بلا مأوى أو يعيشون في ظروف حرمان شديد. وهم لا يحصلون على أي تعليم. وليس لديهم أي مستقبل يمكنهم أن يسهموا فيه في سلام واستقرار فلسطين والمنطقة الأوسع نطاقا. وكانت السفن تحمل متطلبات العيش ومرافق – من قبيل ملاعب – لتذكير الأطفال بطفولتهم. وكانت تحمل سلعاً أساسية للغاية، مثل أدوية لمكافحة السرطان وحليب بودرة لتعزيز نمو الأطفال وصحتهم في غياب الحليب الصحيح.

وما فتئ المجتمع الدولي يشهد منذ سنوات هذه المأساة الإنسانية ولم يفعل شيئاً. واليوم، هذا ما وصلنا إليه. لقد شهدنا اليوم من خلال التغطية الحية عملاً وحشياً حيث عوقب توفير المساعدات الإنسانية بالعدوان في أعالي البحر، على بعد ٧٢ ميلاً من الشاطئ. واليوم، يعود العديدون من عمال المساعدة الإنسانية في أكياس، ويدا إسرائيل ملطختان بالدماء.

لم يحدث ذلك قبالة ساحل الصومال أو في أرخبيلات الشرق الأقصى، حيث القرصنة ما زالت ظاهرة قائمة. لقد حدث ذلك في الشرق الأوسط حيث هذه الأعمال ليست القاعدة، وحيث نحتاج إلى التعقل، وحيث بزغت الحضارة وازدهرت، وحيث تجذرت الأديان الإبراهيمية. إنها أديان تبشر بالسلام وتعلمنا أن نمد أيدينا إلى الآخرين عندما يحتاجون إليها.

إن استعمال القوة لم يكن في غير محله فحسب، وإنما غير متناسب أيضاً. والقانون الدولي ينص على أنه حتى في وقت الحرب، يتعين عدم مهاجمة المدنيين أو إلحاق الأذى بهم. ومبدأ الدفاع عن النفس لا يبرر بأي طريقة من الطرق

الأعمال التي قامت بها القوات الإسرائيلية. والحريات في أعالي البحار تشكل أحد أشد الحقوق أساسية بموجب قانون البحار الدولي، بما في ذلك القانون الدولي العرفي. وحرية الملاحة هي إحدى أقدم القواعد الدولية وتعود إلى قرون مضت. لا يمكن وقف سفينة أو الصعود على متنها بدون موافقة القبطان أو دولة العلم. والقانون الذي يسمح بهذا العمل في حالات استثنائية مذكور بوضوح. علاوة على ذلك، إن أي انتهاك للقانون مشكوك فيه من جانب سفينة ما وطاقمها في أعالي البحار لا يحلّ الدولة المتدخلة من واجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي النافذ. واعتبار إيصال المساعدة الإنسانية عملاً عدائياً وعمال المساعدة مقاتلين أمر خطير له آثار ضارة على السلم الإقليمي والعالمي. لذلك، لا يمكن اعتبار الأعمال الإسرائيلية قانونية أو مشروعة. وأية محاولة لجعل الهجوم مشروعاً محاولة عقيمة.

وهذا العمل غير المقبول ارتكبه الذين استخدموا في الماضي سفناً لنقل اللاجئين، ولنقل الفارين من إحدى أسوأ المآسي في القرن الماضي. وعليهم أن يكونوا أكثر إدراكاً لأهمية المساعدة الإنسانية وأخطار الغيتوهات وعدم إنسانيتها، من قبيل الغيتو الذي نشهده في غزة المحتلة. وإنني اعتز بتمثيل أمة ساعدت في الماضي من كانوا في حاجة إلى المساعدة وإلى الفرار من الإبادة.

وعقب هذا العمل العدواني، استمعت إلى بيانات رسمية تزعم أن مدنيين على متن السفينة كانوا أعضاء في جماعة إسلامية متطرفة. ويحزنني أن يهبط رسميون في دولة من الدول إلى هذا المستوى المتدني من الكذب والسعي إلى اختلاق ذرائع من شأنها أن تضفي الصبغة الشرعية على أعمالهم غير القانونية. رغم ذلك، إن مجموعة السفن المدنية كان على متنها مواطنون من ٣٢ بلداً، كلهم مدنيون يمثلون أدياناً شتى – المسيحية والإسلام واليهودية – وهم من مختلف المشارب والخلفيات. وكانت القافلة تمثل ضمير المجتمع الدولي. إنها نموذج الأمم المتحدة.

لذلك، فالهجوم كان على الأمم المتحدة وقيمها. لقد عانى النظام الدولي من صفعة قوية. ومن مسؤوليتنا الآن تصحيح ذلك والبرهان على أن بإمكان التعقل واحترام القانون الدولي أن يسودا. ولا بد أن نكون قادرين على إظهار أن استعمال القوة ليس خياراً ما لم يكن منصوصاً عليه في القانون بوضوح. وعلينا أن نحترم التزاماتنا ونعاقب الذين يخالفونها. ويجب أن يعمل النظام بطريقة صحيحة. وإلا فإن ثقة الناس بالنظام وبزعمائهم وبنا ستتبدد.

ليس هناك دولة فوق القانون. ويجب أن تكون إسرائيل على استعداد لمواجهة العواقب وأن تتحمل المسؤولية عن جرائمها. وفي ظل هذه الظروف، فإن أي بصيص أمل لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة أصيب بنكسة خطيرة. والعمليات القائمة معرضة للاختناق بفعل هذا العمل فحسب. ويبدو أن إسرائيل خطت الميل الإضافي لإبطال أية تطورات إيجابية والقضاء على الآمال في المستقبل. لقد أصبحت الداعية إلى ممارسة العدوان واستعمال القوة.

وبالنظر إلى جميع هذه الاعتبارات اليوم، أناشد شعب إسرائيل أن يعرب عن هلعه إزاء هذا العمل الخاطئ. وعليه ألا يسمح بارتكاب عمل صارخ آخر يبيّن إسرائيل مرة أخرى أنها معتدية. ولا بد له أن يتخذ خطوات لترسيخ مركزه كشريك للمجتمع الدولي ذي مصداقية وعضو مسؤول فيه.

وتود تركيا أن ترى مجلس الأمن يتجاوب بقوة اليوم ويعتمد بياناً رئاسياً يدين بشدة هذا العمل الإسرائيلي العدواني، ويطالب بإجراء تحقيق عاجل في الحادث، ويدعو إلى معاقبة جميع السلطات والأشخاص المسؤولين عنه.

وأناشد المجلس أن يقوم بما هو متوقع منه. وبالتالي، نحن نتوقع إدراج ما يلي في القرار.

على إسرائيل أن تعتذر للمجتمع الدولي ولأسر القتلى والجرحى جراء الهجوم. ويجب إجراء تحقيق عاجل. ولا بد من اتخاذ الإجراء القانوني الدولي فوراً ضد السلطات المسؤولة عن هذا العدوان وضد مرتكبيه. ويجب على الأمم المتحدة أن تعرب عن خيبة أملها الشديدة وأن توجه إنذاراً. ولا بد من حث إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية. ويجب السماح للبلدان المعنية باستلام جثث مواطنيها وجرحاها على الفور. ولا بد من الإفراج عن السفن بسرعة والسماح لها بإيصال المساعدات الإنسانية إلى مقصدها. ويجب التعويض إلى أقصى حد على أسر المتوفين والجرحى والمنظمات غير الحكومية وشركات السفن المعنية. ويجب إنهاء حصار غزة على الفور والسماح بإدخال جميع المساعدات الإنسانية. ويجب أن تكون غزة مثالاً من خلال تنميتها بسرعة كي تصبح منطقة للسلام. ويجب دعوة المجتمع الدولي إلى الإسهام في ذلك.

إن اليوم يوم أسود في تاريخ البشرية، ضاع فيه التمييز بين الإرهابيين والدول. وأي شخص يقف في طريق استعادة الكرامة واحترام النظام الدولي العالمي يتعين عليه أن يكون مسؤولاً أمام الرأي العام العالمي. ويتحتم علينا أن نظهر أن جميع الدول يحكمها القانون الدولي والقيم الإنسانية. وتركيا على استعداد لتحمل مسؤوليتها في ذلك الصدد. وإنني واثق من أن هذا الهدف هو هدفنا المشترك.

وفي الختام، أحيّي جميع عمال المساعدة الإنسانية الذين يسعون إلى إغاثة المحتاجين. أنهم يقفون في الصفوف الأمامية. وأعرب عن التعازي لأسر الذين ضحوا بحياتهم في هذا المسعى، مهما كانت خلفيتهم أو ديانتهم أو عرقهم. إنني أشاطرهم الأحزان.

ووفقاً للإبراهيمية ولدييني، إن قتل إنسان كقتل البشرية بأسرها. أمس، غرقت البشرية في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): رغم الظروف الحزينة جداً، أرحب بوزير خارجية تركيا في مجلس الأمن بعد ظهر هذا اليوم، وأنوه بوجود نائب الأمين العام. وأود أن أشكر أيضاً السيد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

إن المملكة المتحدة تأسف عميق الأسف لخسارة الأرواح خلال اعتراض مجموعة من السفن المدنية المتوجهة إلى غزة هذا الصباح. ومما يبعث على القلق العميق أن الأعمال الإسرائيلية سببت هذه الخسارة الفادحة والمأساوية في الأرواح. وحكومتي ما فتئت طوال اليوم على اتصال منتظم مع الحكومة الإسرائيلية حول هذه الأحداث.

لقد حذرت المملكة المتحدة المواطنين البريطانيين من محاولة الوصول إلى غزة بهذه الطريقة نظراً للأخطار المحفوفة بها. ولكن في الوقت نفسه، ثمة حاجة واضحة لإسرائيل إلى ضبط النفس والعمل وفقاً لالتزاماتها الدولية. وبالنظر إلى عدد الإصابات الناجمة عن هذا الحادث، تتحمل إسرائيل الآن المسؤولية عن تقديم تفسير كامل عما حدث، والجهود التي بذلت للتقليل من خسارة الأرواح إلى الحد الأدنى، وسبب ارتفاع عدد الضحايا. والمهم بصفة خاصة إظهار ما إذا جرى القيام بما يكفي لمنع الوفيات والإصابة بالجراح على نحو لا لزوم له.

الواضح أن هذه الأحداث خطيرة جداً، لكننا لا نستطيع أن ننظر إليها بمعزل عن غيرها. يجب النظر إليها في سياق الحالة التي لا تطاق وغير المستدامة السائدة في غزة. والواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أن القيود التي تفرضها إسرائيل على غزة يجب رفعها، تمشياً مع القرار

١٨٦٠ (٢٠٠٩). فالإغلاق الحالي غير مقبول وضار. وليس هناك أكثر أهمية لمواجهة هذه المأساة دولياً من كفالة حل عاجل ودائم لأزمة غزة. فهذا الأمر سيظل من أعلى الأولويات الدولية للحكومة البريطانية الجديدة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته أيضاً. وتواصل المملكة المتحدة العمل للتخفيف من المعاناة في غزة. ونناشد جميع المعنيين الاستمرار في المساعدة لتقديم العون الإنساني، وإعادة البناء، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتبرز الأحداث أيضاً الحاجة إلى إيجاد حل شامل ودائم للصراع العربي – الإسرائيلي. ومن الضروري المضي قدماً في المحادثات عن قرب، ودخول الأطراف في مفاوضات مباشرة في أقرب وقت ممكن. ولعلنا ندخل مرحلة أخرى من الغضب وعدم الاستقرار في المنطقة. ونحث جميع الجهات على العمل بشفافية مع ضبط النفس للتأكيد على أن هذا الحادث لن يفضي إلى مزيد من العنف وتقهقر الحالة في غزة.

ونناشد السلطات الإسرائيلية أولاً إجراء تحقيق كامل وحسن التوقيت وشفاف في الحادث الذي أفضى إلى خسارة في الأرواح وما تبعه من أعمال، بما في ذلك التدابير المتوفرة لكفالة إجراء تحقيق محايد وشامل، ولضمان ألاّ يحصل المزيد من الخسارة في الأرواح؛ وثانياً، توفير كامل المعلومات، والوصول الفوري إلى جميع السفارات من جانب مواطنيها المعنيين بهذا الحادث؛ وثالثاً، فتح المعابر لإتاحة وصول المساعدات إلى غزة دون عائق، وتلبية الشواغل الخطيرة إزاء كل من التدهور في الحالة الإنسانية والاقتصادية، والتأثير الذي يتعرض له الجيل الفلسطيني من الشباب. وعلى إسرائيل أن تسمح بتدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص إلى غزة ومنها بدون عقبات، عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

أخيراً، نحث أيضاً حماس وجميع الأطراف على الامتثال لدعوة القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) إلى الاضطلاع بجهود متجددة وعاجلة لتحقيق سلام شامل قائم على رؤية منطقة تكون فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نرحب بوزير خارجية تركيا، ونشكر السيد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

نحن نشعر بالجزع والدهشة إزاء الحوادث الخطيرة التي وقعت اليوم على سواحل البحر الأبيض المتوسط قبالة قطاع غزة. وندين بأشد العبارات الهجوم المسلح من القوات البحرية الإسرائيلية في المياه الدولية على مجموعة صغيرة من السفن المدنية الساعية لإيصال المساعدة الإنسانية إلى سكان غزة. وإننا نشعر بالجزع إزاء الخسارة في الأرواح البشرية والجراح الناجمة عن الهجوم. ونحن نتقدم بتعازينا إلى أسر الضحايا والجرحى في هذه الحوادث المأساوية، ونعرب عن التضامن مع هذه الأسر.

إن الهجمات التي تشن في حالات الصراع المسلح، لا سيما ضد المدنيين والأشخاص الآخرين، أو السلع الخاضعة للحماية – وفي هذه الحالة أفراد المساعدة الإنسانية – فضلاً عن القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية، هي انتهاكات خطيرة لقواعد ومبادئ القانون الإنساني الدولي، وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٩، وكذلك الجرائم الدولية. ونعتقد أيضاً أن هذا النوع من العمل يتناقض مع القانون الدولي وينتهك بشكل تعسفي الحق في الملاحة المشروعة.

فلجميع تلك الأسباب، تطالب حكومة المكسيك بإجراء تحقيقات شاملة وباتخاذ تدابير للتخفيف من حدة

الحالة الإقليمية في أقرب وقت ممكن، بغية الاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط.

والحقائق المؤسفة تثبت أن الحصار المفروض على غزة لا يؤثر تأثيراً كبيراً على السكان المدنيين فحسب، وإنما يضر بإسرائيل أيضا مسبباً حوادث خطيرة مثل الحادث الذي وقع اليوم، والذي كان بالإمكان تفاديه. لذلك، نحث مرة أخرى حكومة إسرائيل على رفع حصار قطاع غزة لأجل وصول المساعدة الإنسانية للسكان. والحالة هناك مدعاة قلق كبير للمجتمع الدولي منذ نهاية الصراع في تلك الأراضي خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

ونؤكد من جديد أيضاً أهمية الامتثال الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ونبرز أهمية إنشاء آلية دولية لرصد وقف إطلاق النار تسمح بمرور الإمدادات والمواد الإنسانية الضرورية لإعادة بناء قطاع غزة، وتضع حداً للاتجار غير المشروع بالأسلحة في تلك المنطقة.

وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة، نناشد الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل يمكنه أن يؤدي إلى تصعيد أعمال العنف. وندعو كذلك إلى تجدد الحوار بين إسرائيل وفلسطين، وهو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وهذه الأعمال ينبغي ألاّ تعرقل عملية المحادثات الجارية عن قرب، وقد جرى التدليل على إلحاحيتها اليوم. ومن شأن عكس ذلك أن يلهب التطرف وأعداء السلام في المنطقة، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى منع التعايش بين دولتي إسرائيل وفلسطين ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية تركيا، معالي السيد أحمد داوود أوغلو. وأشكر أيضاً الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

علمت البرازيل بدهشة وذهول بالهجوم الذي شنته إسرائيل في وقت سابق من اليوم في المياه الدولية حسبما أفيد، على سفن تحمل إمدادات إنسانية إلى غزة، وأسفر عن خسارة مأساوية لأرواح ما يزيد على عشرة أشخاص وجرح عشرات الأشخاص الآخرين. والحكومة البرازيلية تدين بشدة الهجوم ولا ترى مبرراً لعملية عسكرية ضد قافلة إنسانية. والحادث الخطير يتفاقم بفعل أن الهجوم، على ما أفيد، قد حصل في المياه الدولية.

وتعرب البرازيل عن تعازيها العميقة لأسر القتلى. ونشعر بقلق خاص إزاء أنباء غير مؤكدة مؤداها أن هناك برازيلياً موجود أو يمكن أن يكون موجوداً على متن إحدى السفن. لقد استدعي سفير إسرائيل لدى البرازيل إلى وزارة العلاقات الخارجية لإبلاغه إدانة البرازيل للحادث، وقلقنا حيال الشخص البرازيلي. وتعتقد البرازيل أن الحادث يجب توضيحه توضيحاً كاملاً في ضوء القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي عن طريق إجراء تحقيق مستقل.

والنتائج المأساوية لهذا الحادث المؤسف تبين مرة أخرى الحاجة إلى رفع الحصار عن غزة فوراً. فالحصار انتهاك صارخ للقانون الدولي. والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) دعا إلى إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة وتوزيعها بدون إعاقة، بما في ذلك الأغذية والوقود والعلاجات الطبية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الدعوات الشاملة المتكررة من المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومة بلدي، ترفض إسرائيل بشكل منهجي رفع الحصار. والحصار ينتهك أيضاً الحقوق الأساسية لحوالى ١,٥ مليون نسمة. والفلسطينيون ما زالوا مجبرين على العيش في ظل ظروف غير مقبولة تماماً لفترة سنة ونصف تقريباً بعد انتهاء عملية الرصاص المصبوب.

إننا نشارك المجتمع الدولي بأسره في حث إسرائيل بشدة على تعليق الحصار غير القانوني المفروض على غزة فوراً، واتخاذ الخطوات الضرورية باتجاه التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). إن استمرار انتهاكات القانون الدولي لن تؤدي إلا إلى زيادة التكاليف البشرية والسياسية لسياسة غير مبررة.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة على هذا النحو السريع. وأود أن أرحب بحضور وزير خارجية تركيا، السيد أحمد داوود أوغلو. كما أود أن أشكر نائبة الأمين العام على حضورها هنا اليوم وأن أشكر،كذلك، الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية عن العملية العسكرية الإسرائيلية ضد الأسطول الصغير أثناء إبحاره إلى غزة.

وتشعر النمسا بصدمة شديدة إزاء الخسائر في الأرواح ووقوع الجرحى وتود أن تعرب عن تعازيها لأسر الضحايا. ويساورنا القلق البالغ إزاء هذا التصعيد المثير وندين استخدام القوة الذي أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا.

لقد دعا وزير خارجية النمسا مايكل شبيندليغر إلى إجراء تحقيق مستقل كامل في هذه العملية التي وقعت في المياه الدولية. كما أننا أبلغنا سفير إسرائيل في النمسا بموقفنا هذا. وعلاوة على ذلك، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى القيام على الفور بمنح قناصل الدول المعنية حرية الوصول إلى مواطنيها المحتجزين في إسرائيل والحصول على المعلومات المتعلقة بهم.

إن عدم الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يقع في صميم الأحداث المستنكرة لليلة الماضية. وما زالت الحالة الإنسانية في غزة تشكل مصدر قلق بالغ.

وما انفكت النمسا تعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات العشوائية المنطلقة من غزة. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن تلك الشواغل لا يمكن أن تبرر بأي شكل من الأشكال ما حدث اليوم.

إننا نعتبر أن الحصار المتواصل لا يمكن قبوله إطلاقا، وهو يأتي بنتائج عكسية، ولا يخدم سوى المفسدين ودعاة العنف. ونكرر التأكيد على ندائنا من أجل الفتح الفوري والدائم وغير المشروط لجميع المعابر لتدفق المعونات الإنسانية والسلع التجارية ولتنقل الأفراد من وإلى غزة.

إننا نحث إسرائيل على اتخاذ جميع الخطوات الفورية والموثوق بها للحيلولة دون تكرار وقوع حوادث مماثلة في المستقبل، وعلى التصرف على نحو يتفق تماما مع التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تطيل أمد محنة السكان المدنيين في غزة وأن تزيد من تفاقم تلك المحنة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بحضور وزير خارجية تركيا في هذه الجلسة المأساوية. ونود أن نشكر نائبة الأمين العام على حضورها وأن نشكر كذلك الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

لقد أصيبت الحكومة اليابانية بالصدمة لدى معرفة ما حدث على متن القافلة البحرية التي كانت تحمل الإمدادات لقطاع غزة. وقد دعا مجلس الأمن في عدة مناسبات، بما في ذلك من خلال القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، الدول الأعضاء إلى دعم الجهود لتخفيف الحالة الإنسانية في غزة، وإلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بدون معوقات. وتدين اليابان أعمال العنف العدائية التي تسببت

بهذا الحادث المأساوي المتعلق بقافلة إنسانية، بينما الحالة الإنسانية في غزة ما زالت بدون تحسن على الإطلاق خلال عام ونصف العام.

وتشجب اليابان بشدة التسبب في وقوع الضحايا والإصابات بجراح لهذا العدد الكبير من الأشخاص الأبرياء. إننا نعرب عن أحر التعازي لأسر الضحايا ونعتقد بضرورة إجراء تحقيق كامل على وجه الاستعجال. وتحث اليابان الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب اتخاذ إجراءات أخرى من شأنها أن توجد دوامة من العنف.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. ونود أن نرحب بوزير خارجية تركيا. وننوه بحضور نائبة الأمين العام ونشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية.

ويشعر وفد نيجيريا بالجزع إزاء الهجوم على الأسطول الصغير المتوجه إلى غزة هذا الصباح ، مما أسفر عن عدد من القتلى والجرحى. ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى والمصابين. وهذا الحادث ليس مؤسفا فحسب، بل مستنكرا أيضا لأنه وقع في مرحلة حساسة بعد أن جرت فعلا جولتان من المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وكان الأمل يساور جميع الناس ذوي النوايا الحسنة أن الطرفين سيعملان بشكل حثيث من أجل استئناف المفاوضات المباشرة.

إن استخدام الحد الأقصى من القوة لاعتراض قافلة إنسانية دولية، غير ضروري فحسب، بل إنه، على نحو أهم، تسبب في حالة جديدة قد تؤدي إلى اضطرابات جديدة بعواقب وخيمة للسلام في الشرق الأوسط. ولذا ندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ونحث جميع الأطراف إلى تجديد تعهدها بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وحتى في مواجهة هذا الاستفزاز، يجب ألا نتوانى في جهودنا لمواصلة التقدم على مسار المفاوضات والمصالحة السياسية على الأمد الطويل. وندعو إلى إجراء تحقيق عاجل وكامل في أعمال العنف غير المبررة هذه. ويجب مساءلة المسؤولين عن أعمال العنف هذه على أفعالهم.

وما زال القلق يساورنا إزاء الأحوال الإنسانية المستنكرة في غزة. ويجب رفع القيود والحصار عن غزة للتخفيف من معاناة الناس الأبرياء.

ومن الأهمية بمكان كفالة أمن جميع الدول والشعوب في الشرق الأوسط. ويجب أن يتوحد المجلس حول الرسالة التي يوجهها كلما كان هناك تهديد واضح للسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نؤيد مشروع البيان الرئاسي.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تشعر بالانزعاج البالغ بسبب أعمال العنف الأخيرة، وتأسف لوقوع خسائر مأساوية في الأرواح وإصابات بجراح من بين المشاركين في الحادث في الليلة الماضية على متن السفن المتوجهة إلى غزة. إننا نعكف على التأكد من الحقائق. ونتوقع إجراء تحقيق موثوق به وشفاف، ونحث بقوة الحكومة الإسرائيلية على إجراء تحقيق كامل في الحادث.

وكما أكدت في قاعة المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حينما واجهنا حالة مماثلة (انظر S/PV.6030)، توجد هناك آليات لنقل المساعدات الإنسانية إلى غزة من جانب الدول الأعضاء والمجموعات التي ترغب في القيام بذلك. فهذه الآليات غير الاستفزازية وغير التصادمية ينبغي أن تكون هي الآليات المستخدمة لمصلحة جميع من هم في غزة. إن إيصال المساعدات على نحو مباشر بحرا ليس ملائما ولا مسؤولا، وهو بالتأكيد ليس فعالا في ظل الظروف السائدة.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق بسبب معاناة المدنيين في غزة وتدهور الحالة هناك، بما في ذلك الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان. وما زلنا نعتقد أن الحالة لا يمكن أن تستمر ولا تخدم مصالح أي طرف من الأطراف المعنية. ونحن سنستمر في التواصل اليومي مع الإسرائيليين من أجل توسيع نطاق وأنواع السلع المسموح بدخولها إلى غزة لتلبية مجموع احتياجات السكان الإنسانية والإنعاشية.

إن تدخل حماس في نقل المساعدات الدولية وعمل المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى تعقيد الجهود في غزة. فاستمرارها في تهريب الأسلحة ومواصلة التزامها بالإرهاب يقوضان أمن وازدهار الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

وسنواصل التعاون الوثيق مع الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة، بغية إتاحة الوصول الكافي للسلع الإنسانية، بما في ذلك مواد التعمير من خلال المعابر الحدودية، بينما نأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة للحكومة الإسرائيلية.

وفي نهاية المطاف، فقد أكد هذا الحادث على ضرورة إحراز التقدم بسرعة فيما يتعلق بالمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى السلام الشامل في المنطقة. والحل الوحيد الوحيد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في اتفاق يتفاوض عليه الطرفان ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ ويفي بمطامح الطرفين كليهما في وطنين مستقلين عبر وجود دولتين بشعبين – دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة متلاصقة ومتمتعة بمقومات الحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وندعو شركاءنا الدوليين مرة أخرى، داخل المجلس وخارجه على السواء، إلى العمل على أن يسود جو من التعاون بين الطرفين وفي جميع أنحاء المنطقة بأسرها.

السيد بانكين (روسيا) (تكلم بالروسية): نرحب ببيان وزير خارجية تركيا أمام المجلس وبالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوسكار فرناندیز – تارانكو.

نعرب عن مواساتنا وأسفنا الشديد فيما يتصل بأولئك الذين لاقوا حتفهم نتيجة هذه الحادثة. وقد أعربنا في موسكو عن إدانتنا وعميق قلقنا فيما يتعلق بالحادثة في المياه الدولية، لا سيما وأن عددا كبيرا من الناس قد ماتوا أو أصيبوا بجراح، الناس المنخرطين في العمل في قافلة بحرية إنسانية.

يلزم أن نحصل على توضيحات حول كل العوامل التي أدت إلى ما حدث. وبديهي أن استخدام الأسلحة ضد المدنيين ووقف السفن في أعالي البحار دونما تبرير يشكل انتهاكا سافرا لقواعد القانون الدولي. وفي الوقت ذاته، ننظر إلى ما حدث باعتباره تأكيدا للحاجة إلى الوقف الفوري للحصار الذي تطبقه إسرائيل على قطاع غزة، والى تنفيذ خطوات عملية ترمي إلى كفالة أن تمضي الحالة الإنسانية والاجتماعية قدما بالنسبة إلى جميع أهالي القطاع.

ونشعر بقلق شديد من حقيقة أن هذه الحادثة وقعت في وقت بدأت تتوفر فيه الشروط المسبقة اللازمة للتحرك قدما في التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية. ويحدونا الأمل أن لا يترك هذا التوتر وطأة سلبية بعيدة المدى على آفاق نجاح هذه العملية.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بوزير خارجية تركيا ونشكره على بيانه الحافل بالمعلومات. ونرحب أيضا بحضور نائبة الأمين العام ونشكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

تلقينا بصدمة شديدة أنباء الهجوم الإسرائيلي على القافلة الإنسانية المتجهة إلى غزة في المياه الدولية هذا الصباح. وتدين أوغندا هذا الهجوم على القافلة الإنسانية، الذي أسفر عن فقدان في الأرواح وعن إصابات، ونعرب عن تعازينا للأسر المنكوبة. وبينما لا توجد لدينا الحقائق كاملة، وبينما ننتظر التفاصيل الكاملة، فإننا نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام بإجراء تحقيقات كاملة في هذه المسألة.

ونشعر بالقلق من الحالة الإنسانية المزرية التي تسبب فيها الحصار المستمر المفروض على سكان غزة. وهذه الحادثة لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم المأزق السياسي الناجم عن الفشل في تحقيق التقدم الموضوعي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهي أيضا تذكرة وإننا نكرر دعوتنا إلى إسرائيل بأن تنهي الحصار على غزة وتسمح بتسليم المعونة الإنسانية لسكانها. وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن السفن وعن المدنيين الذين تحتجزهم وأن تسمح بتوصيل المساعدة الإنسانية إلى محطتها النهائية.

أخيرا نود أن نعيد التأكيد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا.

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): نرحب بحضور وزير خارجية تركيا، السيد داود أوغلو. ونقدر حضور معالي نائبة الأمين العام. وأشكر كذلك السيد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

الصين أصابها الذهول من هجوم إسرائيل على قافلة متعددة الجنسيات تحمل المعونة الإنسانية إلى غزة، هجوم أسفر عن خسائر كبيرة بالأرواح. وإننا ندين أعمال إسرائيل التي تستهدف العاملين في المنظمات الإنسانية والمدنيين. ونود أن نعرب عن مواساتنا لمصرع المواطنين الأتراك ومواطني البلدان الأخرى. ونؤيد الرد السريع لمجلس الأمن واتخاذه الإجراءات اللازمة.

في الوقت الحالي تظل الحالة الإنسانية قاتمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في قطاع غزة. وتعرب الصين عن قلقها الشديد. ونحث إسرائيل على التنفيذ الفوري التام لقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى فتح المعابر الحدودية بصورة تامة، ورفع الحصار عن قطاع غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية بدون عائق، والسماح للسكان المحليين بتحقيق التعافي المبكر واستعادة حياتهم الطبيعية.

السيد أراود (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بوزير خارجية تركيا. وأود كذلك أن أشكر نائبة الأمين العام على حضورها والسيد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

لقد أعربنا عن مشاعرنا حول العواقب الوخيمة للعملية الإسرائيلية ضد القافلة البحرية المتجهة إلى غزة. وتقدمنا بتعازينا للضحايا ولأسرهم. إن الخسائر بالأرواح البشرية لهذه العملية تدفعنا إلى الاعتقاد بأنه حدث استخدام غير متناسب للقوة ومستوى من العنف لا يمكن تبريره بأية حال وإننا ندين ذلك. أما والأمر على هذا النحو، وقبل استخلاص النتائج، من الضروري معرفة الحقائق. ولذلك نود أن نرى تسليط الأضواء بصورة تامة من خلال تحقيقات متعمقة يجب أن تبدأ على الفور. وتلك التحقيقات يجب أن تكون مستقلة وموثوقا بها ومتمشية مع المعايير الدولية.

وهذه العملية، في ما يتجاوز الحدث المأساوي، تذكرنا بالحاجة إلى استعادة إمكانية الوصول الإنساني إلى غزة بموجب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإننا نطالب برفع الحصار، وهو حصار غير قانوني ولا يمكن إدامته.

وفرنسا، شأنها شأن دول الاتحاد الأوروبي، تطالب بالتوفير الفوري لإمكانية الاتصال القنصلي بموجب اتفاقية فيينا لرعايا الدول الأعضاء الذين تحتجزهم إسرائيل في هذه اللحظة في أعقاب العملية.

ولكن فيما يتجاوز حدث غزة والمسائل التي يثيرها الحصار على غزة، تذكّر هذه الحادثة بالحاجة إلى استئناف عملية السلام. ففي غياب عملية سلام موثوق بها من الحتمي أننا سنستمر في تكرار الحوادث التي ما انفكت تصبح أكثر إراقة للدماء. ولهذا السبب تعتقد فرنسا أن عقد اجتماع للمجموعة الرباعية على المستوى الوزاري يمكن أن ييسر رفع الحصار عن غزة ودعم استئناف محادثات السلام في آن واحد.

السيد إيسوزي – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بحضور وزير خارجية تركيا وكذلك نائبة الأمين العام وأن أشكر الأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

عرف وفدي بجزع شديد بهجمة القوات الإسرائيلية على قافلة تحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، مما تسبب في موت أكثر من ١٠ أشخاص وإصابة عدد من الناس بجراح، بمن فيهم أنصار السلام المرافقين للقافلة البحرية. وتعرب غابون عن أسفها للعدد الكبير من الوفيات وتنتهز هذه الفرصة للتقدم بمواساتنا العميقة للأسر المنكوبة. ونكرر دعمنا للمنظمات الإنسانية التي تعمل في غزة وفي فلسطين بصورة عامة.

هذا العنف الجديد مرفوض في ظل القانون الدولي وقد تسبب بالفعل في زيادة التوترات التي تعرض للخطر المحادثات غير المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي بدأت قبل ثلاثة أسابيع.

ويضم وفد بلدي صوته إلى أصوات بقية المجتمع الدولي للإعراب عن الإدانة الشديدة لهذه الهجمات، التي تشكل عائقا لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق دولي لتوضيح ملابسات الغارة.

وتذكرنا هذه الحالة الجديدة مرة أخرى بالضرورة الملحة لرفع الحصار عن غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتدعو غابون الطرفين إلى الامتناع عن جميع الاستفزازات التي يمكن أن تتسبب في تصعيد العنف في المنطقة. كما ندعو الطرفين إلى الاستجابة لمناشدات المجتمع الدولي وبذل كل جهد ممكن لاستئناف محادثات السلام. ونؤيد مشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نغتنم هذه الفرصة لنرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية جمهورية تركيا. كما نرحب بالأمين العام المساعد فرناندیز – تارانكو، ونشكره على إحاطته الإعلامية اليوم.

وتود البوسنة والهرسك الانضمام إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الإعراب عن الإدانة بأشد العبارات الممكنة للهجوم الذي شنه جيش الدفاع الإسرائيلي على الأسطول الصغير الذي يحمل المدنيين العزل والمعونة الإنسانية للفلسطينيين في غزة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ من المدنيين العزل وجرح العديد غيرهم. وتأسف البوسنة والهرسك بشدة لهذه الخسارة الفادحة في الأرواح والإصابات، ونود أن نقدم خالص تعازينا ومواساتنا القلبية لأسر الضحايا.

إن هذا الهجوم على الأبرياء العاملين في المجال الإنساني وقتلهم يأتي في وقت تُبذل فيه جهود جديدة من أجل تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات. ولا يؤدي إلا إلى زيادة معاناة السكان الفلسطينيين وتعميق الأزمة. وكانت هذه سفن مدنية تحمل المدنيين العزل والمعونة الإنسانية المخصصة لـ ١,٥ مليون فلسطيني تحتجزهم إسرائيل في غزة وتحت الحصار.

ويشكل هذا الهجوم الإسرائيلي على المدنيين العزل على متن سفن أجنبية تبحر في المياه الدولية انتهاكا خطيرا

للقانون الإنساني الدولي وانتهاكا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا شيء يمكن أن يبرر استخدام عنف من هذا القبيل. وتدعو البوسنة والهرسك إلى إجراء تحقيق فوري كامل في الهجوم، لكي يتسنى محاكمة مقترفي الهجوم والمسؤولون عنه بسرعة وفقا للقانون الإنساني الدولي.

ويشير هذا الحدث المأساوي إلى الحاجة الملحة لرفع الحظر المفروض على المعونة الإنسانية المخصصة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. وتشعر البوسنة والهرسك بقلق بالغ إزاء معاناة ومأساة المدنيين الفلسطينيين في غزة. فظروف معيشتهم لا يمكن تحملها. ولذلك، نكرر دعوتنا إلى إسرائيل للسماح الفوري والمستمر وغير المشروط للمعابر أمام تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية وتنقل الأشخاص من غزة وإليها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥.

ومن غير المقبول أن تستمر إسرائيل في التصرف كدولة فوق القانون. وإذا أريد تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، فيجب على إسرائيل وقف انتهاك القانون الدولي والتصرف بضبط النفس وتماشيا مع التزاماتها الدولية.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل لبنان.

أود بداية أن أ جدد الترحيب بمعالي وزير خارجية تركيا السيد أحمد داوود أوغلو، وأن أشكر نائبة الأمين العام على حضورها بيننا، وأن أشكر أيضا السيد أوسكار فرناندیز – تارانكو على إحاطته الإعلامية.

وكما تعلمون جميعا، أغارت بحرية الاحتلال الإسرائيلي، وفي عمل من أعمال القرصنة في المياه الدولية – على أسطول الحرية وهو ينقل آلاف الأطنان من الإمدادات الإنسانية لقطاع غزة هذا اليوم، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصا على الأقل وجرح آخرين.

أود أن أتقدم أولا باسم لبنان، بأحر التعازي لأهالي الشهداء وأن أتمنى للجرحى الشفاء وهم سقطوا جميعا نتيجة للاعتداء الوحشي الإسرائيلي. وتشير التقارير إلى أن القوات الإسرائيلية بادرت بإطلاق النار على الأسطول بعد رفع ركابه الرايات البيضاء، وقبل صعود هذه القوات على ظهر إحدى سفن هذا الأسطول. وكان على متن الأسطول نحو ٦٠٠ من المدنيين العزل من نحو ٤٠ دولة، بمن فيهم الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٦، مايريد كوريغان مغواير من أيرلندا الشمالية، وأحد الناجين من المحرقة النازية إيدي أبشتاين، بالإضافة إلى برلمانيين أجانب وشخصيات رسمية وغيرهم, وينقل الأسطول مساعدات طبية ومواد بناء ومنازل جاهزة و ٥٠٠ عربة كهربائية للمعاقين جسديا.

وعلى الرغم من الطابع الإنساني للأسطول، أرسلت بحرية الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة زوارق صاروخية لمهاجمته. ويعتبر لبنان أن هذا الاعتداء يقع ضمن مسلسل الفظائع الإسرائيلية المتكررة ضد المدنيين الأبرياء، ويشكل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللقانون الإنساني الدولي ولقانون البحار، على الوجه التالي.

أولا، الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، وتنص على الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه لآخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. ولا أخال أيا منكم هنا يعتبر أن هذا الاعتداء هو من ضمن مقاصد الأمم المتحدة.

ثانيا، الفقرة ألف من المادة ٨٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تكرس العرف الدولي بأن أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول، ولا سيما حق الملاحة من دون تدخل خارجي ولأغراض سلمية، إذ أن جميع المعلومات تؤكد أن الاعتداء على السفينة حصل في أعالي البحار.

ثالثا، المادة ٨٩ من الاتفاقية المذكورة، التي تمثل العرف الدولي، تؤكد أنه لا يجوز لأية دولة شرعا أن تدعي إخضاع أي جزء من أعالي البحار لسيادتها.

رابعا، المادة ٣٠ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وهي تنص بوضوح على مسؤولية دول الاحتلال عن تسهيل الزيارات التي يرغب ممثلو المؤسسات القيام بها للأشخاص المحميين بهدف تقديم معونة مادية لهؤلاء الأشخاص. وفي غزة، تستمر إسرائيل في فرض حصارها غير القانوني في عمل عقاب جماعي عبر إغلاق المعابر الحدودية بشكل منتظم مما يعرقل حرية الحركة، بما فيها حركة المرضى ويزيد عرقلة وصول المساعدة الإنسانية والسلع الضرورية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود ومواد البناء. وهو حصار تعترف إسرائيل به كما قال نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني آيرون في مؤتمر صحفي عقد في وقت سابق هذا اليوم لكنه وصفه بالقانوني. وأكيد أن القانون الذي يشير إليه هو غير القانون الذي نعرفه في هذه المنظمة، وغير القانون الذي نحترمه جميعا، ولعله على العكس من ذلك، يمثل شرعة الغاب التي قامت هذه المنظمة بالذات على الحاجة إلى محاربتها. إن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على أهالي قطاع غزة بدعوى أن النظام فيه معاد لها، هو وجه واحد فحسب من أوجه العقاب الجماعي المتواصل منذ أكثر من ثلاث سنوات وبوتيرة متصاعدة منذ الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨، وهو لا يميز بين مسلح ومدني.

وفي الختام، يصر لبنان على ألا تمر الجريمة، جريمة اليوم، دون محاسبة، فنحن نطالب بالإفراج الفوري عن جميع الموقوفين والإدانة الشديدة للاعتداء الشنيع على الأبرياء العزل، وبالتحقيق الفوري في تحديد المسؤوليات ومعاقبة المسؤولين، كل المسؤولين عما حصل، وبالتعويض لجميع المتضررين، وطبعا وربما بداية، برفع الحصار عن غزة فورا.

ويهم لبنان أن يعلن عن تأييده صدور بيان رئاسي عن هذا المجلس وفقا لما اقترحته تركيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أود، بداية، أن أرحب بمعالي وزير خارجية تركيا الحاضر معنا اليوم في هذه الجلسة الهامة. وكان لي شرف التواجد معه قبل بضعة أيام في اسطنبول في مؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة حول فلسطين. وأشكر السيد أوسكار فرنانديز – تارانكو على إحاطته الإعلامية وأرحب بمعالي نائبة الأمين العام ميغيرو معنا اليوم.

في هذا اليوم الحزين، أدان الرئيس محمود عباس الجريمة التي ارتكبت في المياه الدولية واعتبرها مجزرة ولهذا فقد قررت القيادة الفلسطينية الحداد لمدة ثلاثة أيام على أرواح الذين سقطوا في هذا العمل الوحشي ونعتبرهم جميعا، بغض النظر عن جنسياتهم، شهداء لفلسطين. ونعزي ذويهم وأنفسنا بهذه الجريمة البشعة.

سيدي الرئيس، بداية، أود أن أعبر عن شكر فلسطين الجزيل وتقديرنا العميق على استجابتكم السريعة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن بناء على طلب فلسطين ولبنان وتركيا للنظر في العدوان الإسرائيلي الإرهابي الغاشم على قافلة أسطول الحرية الذي كان متجها إلى قطاع غزة المحاصر، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا بين قتلى وجرحى فضلا عن احتجاز السفن ومن عليها. هؤلاء الضحايا الأبرياء هم من مؤيدي الحرية والسلام الذين لا يرفعون إلا شعار السلام. وكانوا لا يحملون إلا المواد التموينية والطبية إلى شعبنا المحاصر في غزة.

لقد نفذت إسرائيل تهديداتها من أجل قمع حالة التضامن مع قطاع غزة المحاصر. وإن هذه الجريمة الإسرائيلية وما سبقها من تهديدات ليس جديدا على نهج سياسة السلطة

القائمة بالاحتلال واعتداءاتها وانتهاكاتها الصارخة ضد المدنيين الفلسطينيين والمتضامنين معهم. لقد أدانت القيادة الفلسطينية بشدة أعمال القرصنة الإسرائيلية، وتؤكد أن هذا العدوان الغاشم وإفلات إسرائيل من العقاب هو نتيجة مباشرة لصمت المجتمع الدولي وعجزه عن وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا بد للمجتمع الدولي أن يدين هذا العمل الإجرامي المنافي للأعراف الإنسانية والقوانين الدولية وأن يتدخل فورا لإنهاء معاناة شعبنا بما في ذلك فك الحصار الظالم عن قطاع غزة فورا وتطبيق العدالة والقوانين الدولية ومساءلة إسرائيل عن جريمة الحرب التي ارتكبتها اليوم ضد أسطول الحرية وعن جميع جرائم الحرب التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني. وندعو إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ونزيه في هذه الجريمة بهدف معاقبة مرتكبيها، وكذلك، ضمان الإطلاق الفوري لجميع المحتجزين في أشدود دون قيد أو شرط وضمان حمايتهم.

لقد آن الأوان لأن يتخذ مجلس الأمن موقفا حازما إزاء هذا التصعيد الخطير وإزاء ممارسات إسرائيل التي تتصرف دائما وكأنها دولة فوق القانون وبلا مساءلة ولا يردعها رادع. إن استمرار الحصار الإسرائيلي على غزة وتجويع أبنائها وحرمانهم من حقهم في العيش الآمن والحرية والغذاء والسكن هو الذي أتى بقافلة الحرية وهو الذي جند المئات من أنحاء العالم للوقوف معنا وسوف يتصاعد هذا الدعم العالمي وتأتي قوافل الحرية، القافلة تلو الأخرى، إلى أن ينكسر الحصار غير الأخلاقي وينتهي عن أبناء شعبنا في غزة.

إن مهاجمة المتضامنين المدنيين العزل وهم على متن سفن أجنبية في مياه دولية ما هو إلا دليل آخر يؤكد أن إسرائيل تتصرف وتضع نفسها كدولة فوق القانون. لذلك، يتوجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراء عاجل ومناسب في هذا الشأن. ولقد آن الأوان لأن ينظر مجلس الأمن في آلية التطبيق لقراراته العديدة بشأن القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط. لقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يضع حدا للحصار الجائر واللاإنساني المفروض على مليون ونصف مليون فلسطيني في قطاع غزة وتطبيق قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩). لقد آن الأوان لمجلس الأمن أن يضع حدا للاستخفاف الإسرائيلي بقراراته وبإرادة المجتمع الدولي وأن يتخذ التدابير اللازمة لوقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وغيرها من التدابير غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

ومن مسؤولية مجلس الأمن، وفقا للميثاق، أن يتخذ التدابير اللازمة لصون السلم والأمن الدوليين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. لقد طال أمد هذا الاحتلال وآن له أن ينتهي حتى يتسنى للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يجتمع مجلس الأمن بعد ظهر اليوم عقب حادث خطير وقع في ساعة مبكرة من صباح اليوم بالتوقيت المحلي، عندما حاولت قافلة مؤلفة من ست سفن كسر الحصار البحري قبالة ساحل غزة. وعلى الرغم من تصوير هذا الأسطول الصغير في وسائط الإعلام باعتباره بعثة إنسانية تنقل معونات إلى غزة، فإنه أبعد ما يكون عن كونه بعثة إنسانية حقيقية فحسب. ولو كانت بعثة إنسانية فحسب حقا، لكان المنظمون قد قبلوا قبل أسابيع، أثناء مراحل التخطيط لهذا الأسطول الصغير، عرض السلطات الإسرائيلية نقل المعونة إلى

غزة من خلال ميناء أشدود، عبر المعابر البرية الموجودة، وفقا للإجراءات المتبعة.

وتستخدم دول ومنظمات عديدة، بما في ذلك الأمم المتحدة، تلك الآليات بصورة يومية، كما سمعنا من قبل. وتدخل مواد وسلع كثيرة غزة يوميا عبر تلك الآليات. وأود أن أشدد على أنه لا توجد أزمة إنسانية في غزة. ولقد سمع هذا المجلس، قبل فترة غير طويلة، من ممثل الأمين العام في المنطقة، السيد سيري، عن تطورات إيجابية بهذا الخصوص. ومنظمو الأسطول لم يرفضوا هذا العرض فحسب وإنما صرحوا بوضوح بأن ''هذه البعثة لا تُعنى بتوصيل المواد الإنسانية، بل بالأحرى بكسر الحصار الإسرائيلي''، على حد تعبير غريتا برلين، الناطقة الرسمية باسم الأسطول، أمام الصحافة الأسبوع الماضي.

أي نوع من دعاة العمل الإنساني يطالبون بتجاوز الأمم المتحدة والصليب الأحمر والوكالات الدولية الأخرى المعترف بها؟ أي نوع من دعاة السلام يستخدمون السكاكين والهراوات ونيران الأسلحة المستولى عليها من الجنود وأسلحة أخرى للاعتداء على الجنود الذين صعدوا على متن السفينة بموجب القانون الدولي؟ أي نوع من دعاة العمل الإنساني، وللبعض منهم تاريخ إرهابي معروف، يتآزرون مع حماس، المنظمة الإرهابية التي ترفض صراحة حل الدولتين وتدعو إلى تدمير إسرائيل، وتطعن بالشروط التي حددها المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية؟ الجواب واضح. إنهم ليسوا دعاة سلام؛ وليسوا رسل النوايا الحسنة. إنهم أفراد يستغلون بوقاحة ستار المعونة الإنسانية لإرسال رسالة الحقد والكراهية ولارتكاب أعمال العنف. وهذا هو ما شاهدناه هذا الصباح.

اليوم يوم حزين حقا. إنه يوم حزن بسبب النتائج التي ترتبت على هذا الاستفزاز الذي لا يريده أحد. واسمحوا لي بأن أذكّر المجلس بأن حالة من الصراع المسلح ما زالت قائمة بين إسرائيل ونظام حماس الإرهابي الذي يسيطر على غزة. واسمحوا لي بأن أذكّر المجلس بأن الصواريخ وقنابل المدافع ما زالت تطلقها حماس وغيرها باتجاه الجنوب الإسرائيلي، وآخرها سقطت في غضون أقل من ساعة الآن. تلك هي حالة غزة؛ تلك هي حالة الصراع المسلح التي يتعين علينا تحملها يوميا. واسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن غزة يحتلها الإرهابيون الذين أطاحوا بالسلطة الفلسطينية في انقلاب عسكري عنيف، وبأن الأسلحة تُهَرّب إليها باستمرار، بما في ذلك عن طريق البحر. إن السلام والأمن يتعرضان للتهديد.

الحصار البحري تدبير مشروع ومعترف به بموجب القانون الدولي ويمكن تنفيذه كجزء من عمليات الصراع المسلح في البحر. والحصار يمكن أن يفرض من البحر، بما في ذلك المياه الدولية. واسمحوا لي بأن أشدد على أن إسرائيل قدمت في الوقت المناسب، في هذه الحالة، لا المعلومات فحسب حول وجود الحصار – وهو ما يفترض أن تقوم به – وإنما وجهت أيضا الإخطارات المناسبة للحكومات المعنية ولمنظمي ''أسطول غزة''. وقد رفض المنظمون العروض المتكررة التي قدمتها إسرائيل بنقل المعونة إلى غزة لأنهم كانت لديهم خطط أخرى.

واسمحوا لي بأن أقرأ اقتباسا من بيان صدر قبل الأحداث عن واحد من المنظمين الرئيسيين: ''إنهم [الإسرائيليون] سيتعين عليهم أن يوقفونا بالقوة''. هذا ما قاله قائد منظمة ''صندوق الإغاثة الإنسانية'' (IHH)، إحدى الجهات الرئيسية المنظِّمة للأسطول. وقد أضاف قبيل المغادرة: ''إننا سنقاوم، وإن المقاومة ستنتصر''. وعلاوة على ذلك ينبغي ملاحظة أن الجماعة المنظِّمة، ''صندوق الإغاثة الإنسانية''، منظمة راديكالية معادية للغرب. فهذه المنظمة، إلى جانب أنشطتها الإنسانية المشروعة، تدعم الشبكات الإسلامية المتطرفة مثل حماس، بل إنها، على الأقل في الماضي، دعمت عناصر جهادية عالمية، مثل القاعدة.

أنصار حقوق الإنسان هؤلاء، كونهم أعضاء في ما يسمى البعثة الإنسانية، رفضوا أيضا في مرحلة التخطيط الأولية التماسا من إسرائيل بأن يطلبوا من حماس السماح للصليب الأحمر بزيارة الجندي الأسير جلعاد شاليط.

وعندما أصبح واضحا أن أسطول الاحتجاج عقد عزمه على خرق الحصار رغم الإنذارات المتكررة، نزل أفراد البحرية الإسرائيلية على متن السفن وغيروا وجهتها نحو أشدود. ومن سوء الحظ أن الجنود الذين نزلوا على واحدة من السفن تعرضوا للاعتداء بعنف شديد بوسائل عرضت حياتهم للخطر. فقد استُخدمت الذخيرة الحية والسكاكين والهراوات وأنواع أخرى من الأسلحة ضد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. لقد كانت النوايا واضحة: قتل الجنود الإسرائيليين. وهذا موثق بصورة أكيدة وإنني واثق – ويحدوني الأمل – بأن وسائط الإعلام ستنشره. فالمقصود من هذا كان قتلا حقيقيا على متن السفن.

لا شك أن الجنود تصرفوا دفاعا عن النفس. ومن سوء الحظ، كما أفادت التقارير، أسفر الحدث عن موت وإصابة المحتجين، وكذلك إصابة جنودنا بجراح خطيرة. وقد نقل المصابون بإصابات خطيرة وتجري معالجتهم حاليا في المستشفيات الإسرائيلية. وإن قوات الدفاع الإسرائيلية، كجزء من إجراءاتها العادية أثناء العمليات، ستستجوب المحتجزين حول المسألة بما يفضي إلى تسليط الضوء على الأحداث التي شاهدناها اليوم. وإن المعلومات ستنشر بطبيعة الحال تبعا لذلك.

وليكن واضحا جدا – هذا الاحتجاج لم يكن سلميا. ومسؤولو منظمة صندوق الإغاثة الإنسانية الذين كانوا على متن إحدى السفن لم يكونوا دعاة المعونة الإنسانية. وعملية قوات الدفاع الإسرائيلية لم تكن هجوما عسكريا، حسبما قال البعض. لقد بدأت العملية كتدبير وقائي لمنع الخرق غير القانوني للحصار. وما من حكومة تتحلى بالمسؤولية إلا وتصرفت على هذا النحو إذا كانت الظروف مماثلة. واسمحوا لي بأن أضيف أن المسؤولية تقع على عاتق المنظمين – الاستفزازيين – وبعضهم مرتبطون بمنظمات إرهابية.

نتائج أحداث الليلة الماضية مأساوية وتدعو للأسف، وإسرائيل تأسف أسفا عميقا لأي خسائر بالأرواح البشرية. ولكنها لا يمكنها أن تتنازل عن أمنها. ولا أحد يفعل ذلك. وإن الصورة الكاملة للظروف التي أدت إلى هذه العواقب ستتضح معالمها تباعا، كما قلت من قبل، في غضون الأيام القليلة القادمة. لكن من المهم عند تقييم هذا الحدث بالذات ألا تغيب عن بالنا الصورة الأكبر.

كثيرون في المجلس أشاروا هنا إلى القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن ذلك القرار يتناول نواحي عديدة غير الناحية الإنسانية. وبالتالي لا يمكننا أن نتجاهل تهديد حماس للسلام والأمن، مثلما لا يمكننا أن نغفل أهم المتطلبات الأساسية وواجب إسرائيل بحماية أمنها باتخاذ التدابير المناسبة عندما تتعرض للخطر.

يجب علينا ألا نحيد عن ضرورة مواصلة التقدم على المسار السياسي. وبينما تستمر الحالة المعقدة في غزة وفيما حولها – وما حادثة اليوم سوى مثال واحد عليها – فإننا ينبغي لنا أن نواصل تشجيع التطورات الإيجابية، كما قيل، التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية، ليتسنى لنا نحن والسلطة الفلسطينية أن نجلس معا وننخرط في محادثات مباشرة لمنفعة شعبينا وشعوب المنطقة قاطبة.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وحسب الاتفاق، يستأنف أعضاء مجلس الأمن الآن مشاوراتهم حول هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.